زاوية

حق الانفعال وردود فعله السلبية وآثار (ثقافة) الشتيمة

الدكتور تيسير عبدالجبار الآلوسي

تشهد كتابات كاثرة هذه الأيام على ما لاتساع حريات النشر من توافر فرص التعبير عن الذات وعن أوسع أطياف التعبير عمّا يعتمل في النفس من انفعالات وتفاعلات مع الحدث اليومي المحيط.. ولعل ذلك مما يثير عميق الدعم لمزيد من توسيع فرص التعبير لما لذلك من أثر جدي مهم في الكشف عن الحقائق من جهة وفي تفاعل الرؤى حتى تهدأ الأنفس المنفعلة وتسير في إطار خطاب الحوار الموضوعي بدل خطاب الانفعال والتوتر الذي يودي لا بالمصداقية بل يجمّد العقل والوعي والثقافة..

ولن يكون من الحكمة اليوم مبادلة لغة الانفعال الصارخة وتهجمها وحتى عدائيتها بانفعال أو شدّة مقابلة، بل الصواب البحث عمّا يكمن وراء الروح العدائي المعبّر عنه بلغة الشتيمة أو التجاوز أو في أقل تقدير لغة الاحتقان والتمرد في مفردة ولغة تعطيل التفاعل وتبادل الرؤى لحلّ أية مشكلات صغيرة أو كبيرة..

من هنا كانت بعض الأصوات التي انطلقت لا تزال في تمردها وصبّ جام غضب الاحتقان على الشخصيات الوطنية المسؤولة وعلى توجهاتها المحافظة على هدوء النفس ورجاحة العقل، إذ يعتقد هؤلاء المندفعون إنّ علاج الأمور يكمن في ردود ثوروية عنفية وهم يمتلكون إمكانات الفعل الإيجابي ولكنهم يبعدونه بسبب من الخضوع لتوترات اللحظة المباشرة...

إنّ عمر خطاب الانفعال لم يمنح صاحبه فرصة التوفيق في معالجة قضية مهما صغر حجمها.. ولم يكن الغضب والتوتر والاحتقان جوّا مناسبا للحوار أو تبادل الرؤى أو بسيط معالجة أو تناول. وقد يشتطّ بصاحبه فيذهب بعيدا عن القضية الأساس ويدخل في مهاترة ليس من ورائها طائل.. ونضل الطريق ونظل في جعجعة بلا طحين..

وعلينا هنا إذن أن نشدّد على موضوعية الحوار ومصداقيته وهدوئه وعلى ضوابط عقلانية له حيث نبتعد عن (ثقافة) الشتيمة والتجاوز والاعتداء على الآخر.. والآخر هنا هو العقل الجمعي المحقّق لمصالح مجموع الشعب وفئاته العريضة.. إنّ إشاعة ثقافة الحوار تستدعي مزيدا من تحمل وصبر وتأنٍ ومن مزيد من قراءة واقع حال العراقي اليوم..

فالعراقي بخاصة قطاع واسع من شبيبتنا في حال من الوقوع تحت ضغوط خطيرة من جبهات تحيق به حرقا وتطيح بآماله التي وضعها في العقل السياسي وخطابه الثقافي المختزن في وعي جمعي لمؤسسات الشعب المعبرة عنه.. ومن تلك الضغوط حالة الاستلاب للإرادة بمعنى السيادة على الذات بوجود قوى مدّت أصابعها في بلادنا أو في وجود شخصيتنا الوطنية..

وليس من الصائب الاعتقاد بتساوي ردود الفعل وطبيعة الحلول والمعالجات لمختلف الأجيال لهذه القضية أو تلك.. ومن الجدير بالذكر هنا أن نستذكر حقيقة كون نجاح معالجة في الوصول إلى مستهدفاتها يكمن في إقناع أوسع مكونات الشخصية الوطنية بمعنى أوسع فئات الشعب وهنا الشبيبة تتقدم المقياس.. أقول إقناع أوسع جمهور بالالتفاف حول ذياك الحل أو المعالجة، ومن دون ذلك لن نستطيع الوصول إلى أفضل ما ينبغي وأكمله من مصالح شعبنا..

وصحيح أن دعوة الصبر والتحمل ما عادت سهلة أمام عميق الضغوط إلا أننا لا نملك بدائل أخرى فضلا عن كوننا أمام ضرورات تحقيق بعض ما يلبي أبناء جيل اليوم فليس من الموضوعي وضع هذا الجيل في محرقة من أجل أجيال لاحقة، إذ أننا لسنا في تعامل مع عبيد نسوقهم لخياراتنا حتى لو كانت لمصلحة غد أفضل فمن حق الجيل الموجود أن يلبي حقوقه الإنسانية وإن كان بعضها، فمن دواعي نجاح عمل الجيل أن نلبي بعض مطامحه لتعزيز فعاليته ونشاطه.. من هنا كان علينا أن نسعى لتوفير توازنات عقلانية تعود على الجميع بالخير عبر استجابتها المناسبة لتوزيع عادل لمطالب الجميع..

أما ما يخص جزئية التوتر و (ثقافة) الشتيمة وما يأتي منها من حط من قدر بعض شخصياتنا فيمكن تجاوزه و عدّه من آثار ثقافة الأمس المرضية ومن حلقات تحاول مشاغلتنا في الهامشي المتخلف ولن يضير طلائع الفكر والثقافة عندنا أن يتركوا الردود الانفعالية بل يزيدهم تأثيرا في محيطهم الشعبي ويمنحهم فرص تأثير أكبر وقيادة أرقى لرؤية ثاقبة من أجل مستقبلنا الجديد..

عليه كانت ثقافة التسامح وعدم التوقف عند أخطاء هامشية بحق الشخصيات الوطنية والتركيز على الفعل الرئيس وتعزيز العمل حيث ينتظرنا جهد عظيم الحجم لمعالجة شؤون بلادنا في ظروف التداخلات الخطيرة الراهنة وستبقى قوى شعبنا الحية في حالة من التفاعل بعيدا عن الانفعال وتأثيراته السلبية.. عميقا في صميم التهدئة والعمل السلمي الموضوعي الهادئ وبعيدا عن تبادل مهاترات غير موضوعية قريبا من الموضوعي الإيجابي الرصين...

فإلى فطنة العمل الهادئ وثقافة البعد عن الشتيمة ومعالجة رؤية الآخر في وجوده وفي أفكاره وتصوراته لا في توصيفه حسب حالة احتقان تلمّ بطرف أو آخر.

شهادة من المؤتمر الوطني العراقي، بين الاحزاب الكبيرة والمستقلين

لامعة جمال الطالباني

سأسجل بعض الانطباعات والملاحظات وأعيد نشر بعض البيانات من وجهة نظر امرأة عراقية شاركت في المؤتمر الوطني العراقي المنعقد من ١٤ - ١٨ آب ٢٠٠٤ لعل ذلك يفيد المؤرخين والاجيال القادمة ويسلط الاضواء على بعض جوانب هذا المؤتمر. وادعو جميع الاخوة والاخوات الذين شعروا بان كانت لديهم مساهمة بشكل أو آخر في المؤتمر الوطني بان يدونوا وينشروا مشاهداتهم لما حدث في سبيل تعدد وجهات النظر وفتح الحوار البناء على صفحات الجرائد وكي نستخلص الدروس والعبر من الماضي القريب حتى لا نقع في فخ إعادة التاريخ لنفسه كما تقول الحكمة المأثورة.

في ليلة السبت التي سبقت انعقاد المؤتمر وصلتني انباء حول ما بات يعرف في وسائل الأنباء بـ (قائمة الحكومة) أو (قائمة السبعة الكبار) والتي اطلقت على نفسها رسميا (قائمة الوحدة الوطنية) وقررت أن اكتب النداء التالي الذي وزعت مئات النسخ منه في الساعات الأولى للمؤتمر:

نداء إلى السادة والسيدات الحاضرين للمؤتمر الوطني العراقي

الأحد ١٤ آب ٢٠٠٤

عقدت القوى السياسية المشاركة فيما يعرف بـ(البيت الشيعي) والمنبثق عن مجلس الحكم المنحل إجتماعاً أمس السبت ليلاً في منزل السيد عبد العزيز الحكيم وأتفقت فيما بينها على الأسماء التي ستنزل على القائمة الشيعية والتي سيصل مجموعها إلى ٥٢ عضواً ضمن المجلس الوطني المؤلف من ١٠٠ عضو. وتم الإتفاق مع الحزبين الكرديين على أن تكون حصة الأكراد ٢٠ عضواً وحصة السنة ٢٢ عضواً فيما تبقى ٦ مقاعد للأقليات. وستكون حصة الأحزاب مثل المجلس الأعلى وحزب الدعوة والمؤتمر الوطني والوفاق الوطني وحزب الله (العراق) والإتحاد الوطني الكردستاني والديموقراطي الكردستاني والمستقلين الديموقراطيين (الباجه جي) والحزب الشيوعي العراقي والحزب الإسلامي وحلفائهم هي الطاغية في المجلس الوطني إلى حد ٨٠ بالمئة من المقاعد.

إن الصيغة المطروحة هي إستنساخ للنسب والحصص والتقسيمات الطائفية والأثنية التي شهدناها في مجلس الحكم المنحل. ولنا أن نتساءل إذا هذا هو الأمر والترتيب المسبق فما هو دور المستقلين من أبناء وبنات الشعب العراقي في هذه التركيبة ولماذا دعينا إلى هذا المؤتمر الوطني الذي كان من المفترض له أن يمثل الشعب العراقي بكل أطيافه وأن يتجاوز سلبيات مجلس الحكم.

إن مسؤوليتنا تجاه شعبنا وبلدنا تحكم علينا أن لا نتراجع أو ننسحب أمام هذه اللائحة الموحدة لأشباح مجلس الحكم المنحل وما يشبه النادي السياسي النخبوي المنغلق على أفراده. وفي حين أننا ندين بالإحترام للأحزاب والشخصيات التي ناضلت ضد الدكتاتورية وساهمت في الإنتصار على الطاغية وحزبه الفاشي إلا أننا نقول لهم بأن النضال والجهاد والتضحية لم تكن حكرا لكم دون غيركم. إن صلاحيات المجلس الوطني تترتب عليه بأن يكون عين الشعب على الحكومة وسيفشل إذا جرد من فحواه وأصبح مرآة للحكومة الحالية.

أناشد كافة السادة والسيدات الحضور وممن يعتبرون أنفسم من المستقلين والذين يشعرون بقرارة أنفسهم بأنهم اليوم هنا في هذا الاجتماع ليمثلوا الشعب العراقي بأكمله وليس مصالح حزبية أو مذهبية أو عشائرية ضيقة بأن يلملموا شملهم ويرصوا صفوفهم ويجتمعوا ضمن مجريات المؤتمر الوطني ليتفقوا على قائمة موحدة تنافس قائمة مجلس الحكم المنحل في انتخابات نزيهة وليجعلوا من هذه القائمة صوتا للمستقلين والمحرومين والمستضعفين الذين وجدوا أنفسهم خارج التجربة والممارسة الديموقراطية في هذا العهد الجديد الذي أراد البعض إحتكارها بمعزل عن إرادة الشعب.

وعند هذا انتهينا من النداء وشرعنا بالبحث عمن يناصر، ولكن كان الحضور في المؤتمر قد إنشغل بأزمة النجف وبالتأكيد هذا الأمر لديه الأولية فوق أي إعتبارات اخرى حيث شعرت بأن جوهر النداء الذي اطلقته هو المطالبة بإعطاء صوت لمن لا صوت لديه وخير شاهد على النتائج المرتبة لتهميش الأصوات المستضعفة كانت الأحداث في النجف. فمن هم هؤلاء الشباب دون سن العشرين والمنخرطين في ما يعرف بجيش المهدي؟ هؤلاء ابناء افقر طبقة مسحوقة في تاريخ العراق والتي كانت دوما على تقاطع مع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق. هؤلاء ابناء المحرومين الذي توارثوا هذا الحال أبا عن جد. أليس الاجدر بالحكومة أن تلتفت للوضع المادي والمعنوي لهؤلاء الذي يدفعهم إلى اليأس من الحياة والمستقبل ولأن ينذروا انفسهم لثقافة الموت والإستشهاد وبالتالي يكونوا اهدافاً متحركة للترسانة الأمريكية الضخمة والتي لا تعرف الرحمة؟ صوت هؤلاء المحرومين لا مكان له في الأثير السياسي العراقي. وحين يفسح له المجال من قبل محتكري السلطة للمشاركة في العملية السياسية فعلياً وليس خطابيا، سنشهد إنبثاق عهد جديد في العراق. كان هذا جوهر النداء وبهذه الروحية شرعنا في الدعوة لاجتماع المستقلين في اليوم الأول لتشكيل القائمة المنافسة .

آلية الانتخابات

وهنا بدأت المشاكل. اول عقبة واجهناها هي البيان الصادر عن الهيئة العليا لاعداد المؤتمر الوطني حول آلية انتخاب المجلس الوطني المؤقت الذي وزع في اول يوم من المؤتمر والذي ينص على الآتي:

(على ان تتوفر في كل قائمة الشروط الواردة في نصوص قانون ادارة الدولة وعلى الأخص الشروط الآتية:

١-نسبة ٢٥٪ كحد أدنى لمساهمة النساء.

٢-أن تكون القائمة بـ٨١ عضواً.

٣-أن يكون فيها ممثلون لجميع المحافظات.

٤-أن تتمثل فيها جميع أطياف المجتمع العراقي من الأحزاب والشخصيات المستقلة وعلماء الدين والعشائر ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

٥-العناية باختيار افضل الكفاءات.

٦-أن يراعى في التشكيل كل التلاوين الفكرية والسياسية والقومية والمذهبية.

٧-لا يحق لأي عضو أن يرشح في اكثر من قائمة.

وستكون القائمة الفائزة هي تلك التي تحصل على ٦٥٪ من عدد المندوبين في قاعة المؤتمر كحد آدنى.)

شروط تعجيزية

أنا شخصيا وجدت ان هذه الشروط تعجيزية لسبب واحد هو أن اغلب المستقلين لم تسنح لهم الفرصة وخصوصا الذين جاءوا من محافظات غير بغداد بالتعرف إلى بعضهم البعض قبل الحضور للمؤتمر الوطني، في حين ان معظم الأحزاب الكبرى كانت على تنسيق عالٍ منذ عشرات السنين في لندن وواشنطن وطهران ودمشق أبان نشاطات وأعمال ومؤتمرات المعارضة العراقية خصوصا تلك التي حضرت مؤتمرات بيروت (١٩٩١) وفيينا (١٩٩٢) وصلاح الدين (١٩٩٢) ونيويورك (١٩٩٩) وصلاح الدين (٢٠٠٢). وكانوا قد عملوا معاً في لجان متعددة وتحت مظلة واحدة قبل تحرير العراق وثم تلاقوا مجددا في مجلس الحكم واداروا اعمالهم بمبدأ التوافق السياسي.

ولكنني وجدت حماسا كبيرا بين الحضور للسعي لإنجاز القائمة المستقلة التي باتت تعرف لاحقاً رغم إعتراضي على إبعاد صفة الإستقلالية عن تسميتها بـ(قائمة الملتقى الديموقراطي). وقد تصدى شخصان لمهمة إعداد القائمة وهما السيدان حميد الكفائي وإسماعيل زاير. وقد اعترض البعض عليهما ولكني إرتأيت بأن من يريد أن يقوم بمهمة إعداد القائمة سيتحمل مسؤولية وعبئاً كبيرين. وبأن هذين السيدين أبديا إستعدادهما للقيام بذلك فليس من المناسب التشكيك في نياتهما، وعلينا كمستقلين ان ندعم جهودهما. وكنت شخصيا قد حسمت أمري في اليوم التالي بعدم تقديم إسمي في القائمة لسبب واحد وهو أنني وإن كنت أرى في المجلس الوطني منبرا لإيصال صوتي بشكل أوسع إلى الحكومة ولكن في نفس الوقت وجدت ان ذلك سيلهيني عن مهام إنجاح منظمات المجتمع المدني التي اساهم فيها ولكل مجال في الحياة رجاله ونساؤه. واستمر اهتمامي في قائمة المستقلين وتنظيم صفوفهم من باب الحرص على اضفاء طابع الاستقلالية على المجلس الوطني لمراقبة اعمال الأحزاب المهيمنة على الحكومة.

مناورات الاحزاب

وهنا برزت مشاكل جديدة، فأصبحت قائمة المستقلين تعد بنفس الطريقة التي قامت بها الأحزاب بعيدا عن الأضواء والمشاركة والنقاش المفتوحين وبدأت الإنتقادات تتوالى على معدي القائمة. وقد قدمنا اسماء ٣٥ سيدة يمثلن جميع التيارات النسوية الفعالة ليكونوا ضمن القائمة ولكن فوجئنا لاحقا بشطب اسمائهن بحيث لم يكتمل عدد النساء في القائمة المقدمة للتصويت مما جعلها تخرق الآليات الموضوعة.

وقد انصبت الجهود في اليوم الثاني والثالث لاحتواء جميع المناورات التي كانت تقوم بها الأحزاب لاختراق وتمزيق قائمة المستقلين. وأنا لا ألوم الأحزاب على ذلك لأن جميع الممارسات التكتيكية في اللعبة السياسية مشروعة إذا كانت الغاية هي الانتصار على قائمة المستقلين، ولكنني أنتقد هذه التصرفات لأن المؤتمر الوطني كان مرسوماً له أن يكون ساحة للالتقاء على نصرة مصالح الوطن وليس مصالح الضيقة وكان الأجدر بالاحزاب استغلال فرصة وجود قائمة منافسة لهم لفتح الحوار والتفاوض مع المستقلين لتجاوز سلبيات الماضي.

نداء جديد

ولكن الشروخ والتناقضات في قائمة المستقلين (الملتقى الديموقراطي) قد بدت واضحة لي مع نهاية اليوم الثالث ونحن مقبلين على اليوم الرابع والأخير، فسعيت لإطلاق نداء ثانٍ تم توزيع مئات النسخ منه ايضا في الساعات الأولى من يوم اختتام اعمال المؤتمر الوطني وكان نصه ما يأتي:

(نداء إلى السادة والسيدات الحاضرين للمؤتمر الوطني العراقي

الأربعاء ١٨ آب ٢٠٠٤

قد توضح للجميع ما سماه البعض بـ (الطبخة) السياسية التي حذرنا منها في بياننا الصادر يوم الأحد الماضي، والذي وزع مع بدء فعاليات المؤتمر الوطني العراقي والذي تمحور حول القائمة الموحدة لأحزاب مجلس الحكم المنحل ومحاولاتهم الالتفاف على إرادة أغلبية الحضور عن طريق الإجراءات المجحفة التي وضعتها الهيئة التحضيرية للمؤتمر الوطني، والتي كانت بدورها مسيرّة لأهواء وأهداف الأحزاب.

سيداتي وسادتي، أدعوكم إلى السعي لإفشال قائمة أحزاب مجلس الحكم المنحل عن طريق التصويت ضدها وبالتالي تقليص نسبة التصويت لصالحها إلى ما دون ٦٥٪ مما سيجعلها غير شرعية بحسب نفس الآليات غير المنصفة التي وضعتها اللجنة التحضيرية، وعندها ستفشل قائمة احزاب مجلس الحكم المنحل وستضطر اللجنة التحضيرية والأحزاب إلى التفاوض مع المشاركين في المؤتمر الوطني وستكون شروطنا ما يأتي:

١-توسيع عدد اعضاء المجلس الوطني من ١٠٠ عضواً إلى ١٥٠ عضواً كما هو مسموح به في قانون إدارة الدولة وملحقاته.

٢-اعتماد الترشيح الحر والانتخابات المباشرة وليس آلية القوائم في عملية الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني.

٣-أن تكون حصة المستقلين هي الثلث من اعضاء المجلس الوطني الكلي في حالة اعتماد مبدأ التوافق مع الأحزاب كمنهج للمفاوضات بين الحضور من جهة واحزاب مجلس الحكم من جهة اخرى.

إن التجربة التي خضناها في الأيام الثلاثة الماضية كان فيها الكثير من السلبيات والكثير من الإيجابيات في آن واحد، ومن هذه الإيجابيات انه تم إنذار احزاب مجلس الحكم بأنها ليست وحدها في الساحة السياسية العراقية وبأن عليها أن تفسح المجال لأصوات أخرى من أبناء وبنات الشعب العراقي لإيصال مطالب المغلوبين على أمرهم والمستضعفين والمحرومين إلى اصحاب القرار. دعونا نستغل الآليات نفسها التي وضعتها الأحزاب للإستحواذ على السلطتين شبه التنفيذية (الحكومة في ظل سيادة منقوصة) وشبه التشريعية (ما نص عليه قانون إدارة الدولة حول صلاحيات المجلس الوطني) ونجبرها أن تنزل من أبراجها العاجية وتستمع لأصواتنا عن طريق مفاوضات شفافة ونزيهة وليس كالتي اجروها خلف الكواليس أو في الحجرات المظلمة.

لماذا سحبت القائمة؟

كانت الإستجابة كبيرة لهذا النداء بين الحضور ولكن المساعي لم تكن موحدة أو موجهة، فانشغل الكثيرون بالقوائم والأسماء والفوضى العارمة التي اجتاحت القاعة جراء شطب اسم فلان أو تغييب الفئة القومية او الجغرافية كذا. وفوجئ معدو قائمة الملتقى الديموقراطي بانسحاب بعض الأشخاص عند تقديم القائمة للجنة المشرفة على التصويت جراء ضغوطات أو وعود معسولة مارستها الأحزاب عليهم في الوقت الضائع. وقد برزت فرصة ذهبية عندما أرجأت لجنة التصويت الجلسة مدة ساعة تحت ذريعة إفساح المجال لقائمة الملتقى الديموقراطي لترتيب صفوفها ولكن السبب الحقيقي لتأجيل الإنتخابات كان حدوث خلافات حادة بين الأحزاب حول تقسيم النسب والحصص والأسماء في قائمة الوحدة الوطنية. ولكن الفرصة الذهبية ضاعت لأن السيد إسماعيل زاير التي بات المسؤول على قائمة الملتقى الديموقراطي فشل في لملمة الصفوف والخروج بقائمة ناجحة ومتطابقة مع آليات الإنتخاب، وفي نهاية الأمر إستسلم وسحب القائمة بمبادرة شخصية وبدون إستشارة اي شخص. وكثر اللغط والسخط على السيد زاير جراء هذا التصرف ولكنني شخصيا أرى بأن المهمة كانت صعبة جدا وإذا انتقد السيد زاير فسيكون من باب عدم كفاءته لاضطلاع بهذه المسؤولية الكبيرة والتي تصدى لها باختياره الشخصي.

خطأ قانوني

وعندما سحبت القائمة المنافسة لقائمة الأحزاب قامت اللجنة الانتخابية بخطأ قانوني حين سارعت إلى إنهاء الجلسة بإعلان فوز قائمة الوحدة الوطنية بالتزكية مما يعتبر خرقا لآليات التصويت التي وضعتها هيئة إعداد المؤتمر الوطني. فقائمة الوحدة الوطنية لم تخضع للتصويت ولا نعرف إذا قد حصلت على تأييد ٦٥٪ من الحضور بالقاعة لجعلها شرعية حسب قانون إدارة الدولة. وبالتالي سيسجل التاريخ بأن اعضاء المجلس الوطني المؤقت ليسوا منتخبين وإنما هم معنيون بشكل غير شرعي من قبل الهيئة العليا لأعداد المؤتمر الوطني التي ورد الكثير من أسمائها في قائمة الوحدة الوطنية مما يشكل تضارباً في المصالح والانحياز للخطأ والتجاوز التشريعي والقانوني.

في نهاية المطاف، اشعر بأنني قمت كامرأة مستقلة ومشاركة في المؤتمر الوطني بأداء دوري كمواطنة عراقية وهو الحرص على الآليات الديموقراطية والشفافية والتمثيل الأنسب لفئات الشعب العراقي المغيّبة عن الساحة السياسية، حتى وإن فشلت وفشل المستقلون من الرجال والنساء بالضغط من اجل التطبيق العملي لهذه المفاهيم والمنطلقات. وعلينا كمواطنين عراقيين مؤمنين بالديموقراطية وببزوغ العهد الجديد في هذا البلد الجريح أن نستخلص الدروس من هذه التجربة وبأن نسعى للتطبيق العملي في الانتخابات القادمة في شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ إذ سيتوفر حيز اكبر للخروج من هيمنة الأحزاب والحكومة الحالية على الآليات وتحديد من يحق له بأن يكون ناخباً لأن الانتخابات الشعبية ستكون فرصة للشعب بأن يقول كلمته ويحدد مسار البرلمان العراقي الذي سيضع الدستور الدائم ويختار حكومة شرعية تدير اعمالها بتفويض من ممثلي الشعب الحقيقيين.

العنف بين الضحية والجلاد

كاظم الحسن

لم ينم في داخل الانسان سوى الرعب والخوف وأن ايقاع التاريخ تعزف اوتاره لمقولات سادية تمتلئ بالدم والعنف.

فمن قول الحجاج: عن قطف الرؤوس إلى الاناشيد السياسية التي تتحدث عن (هسة يجي باب البطل متخيل (الدبابة).

تبدأ مسيرة العنف والموت حتى تتماهى شخصية الجلاد مع الضحايا، وتبدو الصورة كانها قدر محتوم لا فكاك منه، انها صخرة سيزيف، التي تبقى تتدحرج وتذهب معها امال العراقيين في بلوغ الامان والاستقرار والحرية.

وينتج عن ذلك الفجوة الكبيرة ما بين الدولة والمجتمع، لاسيما حين تكون السلطة غنيمة والمجتمع رعية والحاكم هو الراعي، الذي يحق له مالا يحق لغيره.

ويكون التماهي ما بين الظالم والضحية على درجة من التعسف بحيث تتشظى شخصية المظلوم وتنشطر اجتماعياً ويؤدي ذلك إلى جلد الذات والميل للانصياع والخضوع والانغلاق على الذات، والاغتراب عن المحيط والنظرة السلبية للمجتمع وغياب الاهداف والرهاب (الفوبيا) الاجتماعي وضعف الانا اتجاه الضغوط والاحساس بالاحباط واليأس المزمن.

وفي الجانب السياسي تحميل العراقيين شق وحدة الصف والفتنة واثارة الشقاق، ويؤخذ قول احد القادة المسلمين أو بعضهم على انه دليل مطلق يتجاوز الزمان والمكان.

بل ان الحكام اللاحقين، قد اخذوا شرعية القتل، من تلك المقولات، ولقد اخذ الضحايا يدافعون عن تلك الاحكام التي قيلت بحقهم، كأنها كتاب مقدس، لا ينبغي الشك به أو رفضه أو مجادلته، أي انه اصبح من المسلمات، بل اخذت الكتب المعاصرة تتحدث عن العنف في العراق، كانه جوهر ثابت غير قابل للتبديل، وبهذا يشذ العراق عن سائر امم الارض، حسب تلك التصورات البسيطة والتي لا تعدوا كونها تصورات ظالمة فتكت بالشعب العراقي وجعلته اسير تلك الاوهام والاباطيل التي الصقت به ظلماً وعدواناً، بل اخذ يدافع عنها في اللاشعور.

وتلك الحالة المخزية تذكرني بحادثة تحرير الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية، وعملية تأهيلهم للعمل مع البيض، حين ادعى البعض انهم لا يصلحون سوى لصبغ الاحذية مع العلم أن الذي اوصلهم إلى هذا الحال هم اخوانهم البيض.

والشيء نفسه يقال عن المرأة، فالكثير من الناس يدعون ان النساء لا تصلح إلا لأعمال المنزل، وتلك كلمة حق اريد بها باطل، فالرجل قد استبقى المرأة بين جدران المطبخ فترة طويلة حتى اصبح عالمها الاساس، واخذ يتبجح بصحة احكامه من خلال قبول المرأة بهذه العبودية التي اندست في اللاوعي، واصبحت كأنها حقيقة لاغبار عليها.

ان مشكلة العبودية لم تحلها المثل العليا والاخلاق الكريمة والمواعظ الحسنة، بل ان حكم الآلة والعمل قد تطلب تحرير الزنوج من العبودية، لأن في ذلك زيادة في الانتاج تخدم ارباب العمل، ففي الحرية ينبعث الانسان من جديد ويتجه إلى الابداع والخلق ولابتكار.

إن المشكلة الكبرى في ثقافتنا، هو اتخاذنا احكاماً مطلقة، لما قاله المستشرقون، أو بعض الاشخاص في التاريخ، عن منظومتنا القيمية والسياسية، واعتبارها احكاماً قطعية جازمة لا تقبل النقاش.

وتصبح في بعض الاحيان مادة تدرس في كتب التاريخ على انها حقائق دامغة، ولقد كانت تلك الصور والمفاهيم تخدم النظام الشمولي في العراق حين سعى إلى توظيفها في فلسفة النظام الفاشية.

ان إعادة النظر في نظامنا الاجتماعي والسياسي لابد أن يتم عبر اقناع الانسان بنسبية الحقائق، واهمية دور القانون، وان العدالة والحرية لن تعيشا مع الرموز أو الزعامات المطلقة التي تدعي امتلاك الحقيقة أو تلبس روح التاريخ.

ان الاستقرار والنظام والحياة المنتظمة تبدأ مع المؤسسات ومن خلال مصالحة الانسان مع الآخر في انتماءاته الدينية والعرقية والسياسية،

لأن ذلك بداية انسجام وتناغم الانسان مع المحيط بحيث لا يكون غريباً ومنبوذاً ومبعداً عن المجتمع.

اعتذار

سقط سهواً اسم الكاتب الدكتور ثائر كريم من مقال (العشائر والدولة) الذي نشر في صفحة آراء وأفكار يوم السبت الماضي، نعتذر للكاتب وللقراء.